



دراسة اقتصادية تحليلية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1990 - 2020)

د. عبد الباسط عبد الكريم موسى بوقرين
محاضر - كلية الاقتصاد جامعة بنغازي

د. يونس علي أسعيد البرغشي
أستاذ مساعد - كلية الاقتصاد
جامعة بنغازي

د. حسين عبد الكريم باللوازم
أستاذ مساعد - كلية الاقتصاد
جامعة بنغازي



<https://www.doi.org/10.58987/dujhss.v3i5.32>

تاريخ الاستلام: 2025/01/10 ؛ تاريخ القبول: 2025/2/28 ؛ تاريخ النشر: 2025/03/02

المستخلص :

تبحث هذه الدراسة محدّدات الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (201990-20)، باستخدام نموذج قياسي يعتمد على اختبارات الحدود للتكامل المشترك (Bounds test)، ونموذج (ARDL) لتقدير العلاقة بين حجم الاستثمار الأجنبي المباشر ومحدّداته الأساسية. حيث تبين من نتائج القياس أنها كانت متوافقة مع النظرية الاقتصادية إذ أظهرت وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة في الأجل الطويل، كما دلت نتائج اختبارات السكون للمتغيرات (ديكي فوللر الموسع - فليبيس وبيرون - Augmented Dickey Fuller test - Phillips - Perron) لاستقرار السلاسل الزمنية، أن جميع متغيرات الدراسة مستقرة بعد اخذ الفروق الأولى لها، كذلك اتضح من اختبار الحدود (Bounds test)، أنه يوجد علاقة طويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير تابع و (سعر الصرف، النمو الاقتصادي، معدل التضخم، الانفتاح الاقتصادي) كمتغيرات مستقلة في الاقتصاد الليبي، كما أن تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM) أوضح بأن هذه المتغيرات المستقلة تساهم في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الأجل الطويل، وفي الأجل القصير. **الكلمات المفتاحية:** الاستثمار الأجنبي المباشر، النمو الاقتصادي، سعر الصرف، معدل التضخم، الانفتاح التجاري، نموذج (ARDL)، ليبيا.



Abstract :

This study examines the determinants of foreign direct investment in the Libymyan economy during the perio(1990 – 2020) usikg a standard model based on the bounds test for joint integration(bounds test) and the (ARDL) model to estimthe the relationsh between the zise of foreign direct investment and its basic determinants . the measurement . results showed that they were consistent were consistent with the economic theory as they showed the existence of a goint integration relationship between the study variables in the long run . the results of the stationarity tests for the variables (Augmented dikey fuller test -phillips-perron) for the stability of time series indicated that all study variables are stable after taking their first differences . It also became clear from the bounds test that there is a long - term relationship between foreign direct investment as a dependent variable and (exchange rate , economic growth , inflation rate , economic openness) as independent variables in the libyan economy . the estimation of the error correction model (ECM) showed that these independent variables contribute to the size of foreign direct investment in the long run and in the short .

Keywords: Direct foreign Investment, Libyan, Economic Growth, trade openness, exchange rate , ARDL model

المقدمة :

يُعد الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم مصادر رؤوس الأموال التي شهدت تطوراً كبيراً . نظراً إلى الدور المهم والحيوي الذي يلعبه في نقل التكنولوجيا والتقنيات الحديثة ، والمساهمة في تراكم رأس المال ورفع كفاءة رأس المال البشري ، وتحسين المهارات والخبرات ، الأمر الذي أدى إلى التنافس بين الدول لجذب المزيد من الاستثمارات ، من خلال إزالة الحواجز والعراقيل التي تعيق طريقها ومنحها الحوافز والضمانات التي تسهل قدومها للسوق المحلي ، ومن أجل ذلك سعى الاقتصاد الليبي بإعطاء دور اكبر للقطاع الخاص للمساهمة في عملية التنمية الاقتصادية ، من خلال تشجيع الاستثمار الخاص في القطاعات المختلفة وتهيئة المناخ المناسب لقيام الاستثمارات التنموية للمساهمة في تعزيز البنية التحتية للاقتصاد المحلي ، والترويج للاستثمار الأجنبي لتحقيق إستراتيجية التنمية الاقتصادية ، خاصة إذا ما تم توظيفه وإدارته بشكل علمي فسوف يؤدي إلى زيادة الإنتاج في مختلف السلع والخدمات ، فضلاً عن تشغيل عاطلين عن العمل . وتجدر الإشارة هنا إلى أن هناك عوامل من شأنها تشجيع الاستثمار في بلد دون غيره، وبذلك يعتمد الاستثمار الأجنبي المباشر على البيئة التي سيعمل فيها، وهذه البيئة تختلف



باختلاف الدول وفقاً لاختلاف الظروف السياسية والاقتصادية بها، مع مراعاة الحالة الظرفية الخاصة بالاقتصاد الليبي (مرغم ومنصور، 2023).

مشكلة الدراسة :

تُبين التجارب السابقة في عدد من البلدان النامية أن الاستثمار الأجنبي المباشر كان له دوراً مهماً في الدفع بعجلة التنمية الاقتصادية في هذه البلدان من خلال جلب العديد من المزايا من البلدان المتقدمة إلى هذه البلدان المستضيفة .

وفي ليبيا تشير الإحصائيات إلى انخفاض حجم الاستثمار الأجنبي ، خاصة خلال فترة الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي ، الأمر الذي حرم الاقتصاد الليبي من المزايا التي كان بالإمكان تحقيقها من الاستثمار الأجنبي ، ويمكن إرجاع ذلك إلى التوجهات السياسية والاقتصادية للنظام السابق خلال تلك الفترة .

ولكن بعد التطورات السياسية والاقتصادية التي حدثت في ليبيا أصبح اللجوء إلى استقطاب الاستثمارات الأجنبية أمراً مهماً وملحاً من أجل الاستفادة من هذه الاستثمارات في تنويع مصادر الدخل القومي والدفع بعجلة التنمية .

وحيث أن ذلك يتوقف على العديد من العوامل والمتغيرات الاقتصادية وغير الاقتصادية التي تختلف من اقتصاد لآخر ، فإن الأمر يستوجب القيام بالعديد من الدراسات الاقتصادية التي تبحث في هذه المشكلة من أجل تحديد أهم العوامل التي تؤثر على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا ، ومن ثم العمل على تطويرها لتحقيق هذا الهدف وهو استقطاب الاستثمار الأجنبي والاستفادة من مزاياه .

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة في التعرف على أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الليبي باعتباره مصدراً هاماً لخلق اقتصاد متنوع ، ولما يقدمه من دور معزز في عملية تطوير الإمكانيات العلمية والإدارية والتكنولوجية وزيادة التوظيف ، والرفع من كفاءة المستخدمين ، وما يزيد من أهمية هذه



الدراسة دخول الدولة الليبية في عمليات إعادة الاعمار والتنمية ، الأمر الذي يتطلب التحول باتجاه اقتصاد السوق والانفتاح على الاقتصاد العالمي واجتذاب الاستثمار .

أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى معرفة كيف يؤثر سعر الصرف على حجم الاستثمار الأجنبي، وكذلك استعراض تأثير معدلات التضخم في جذب الاستثمارات الأجنبية ، كما تهدف الدراسة أيضًا للوصول لنتائج موثوقة فيما يتعلق بتأثير معدل الانفتاح التجاري ، والنمو الاقتصادي على حجم الاستثمارات الخارجية ، و أيضا ومعرفة عوامل وعوائق جذب هذه الاستثمارات ، ومن ثم اقتراح مجموعة من السياسات والاستراتيجيات الاقتصادية التي تهدف إلى زيادة تدفقها والرفع من كفاءتها الاقتصادية في الاقتصاد الليبي .

فرضية الدراسة :

تقوم هذه الدراسة على الفرضية التي مفادها أن هناك علاقة سلبية بين معدلات التضخم وسعر الصرف و بين تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الاقتصاد الليبي ، وكذلك وجود علاقة ايجابية بين كل من معدل الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي و بين حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الليبي ، بالإضافة إلى حالة الاستقرار السياسي والاقتصادي ، التي من شأنها التأثير على تدفق الاستثمارات الأجنبية والتي تم التعبير عنها في هذه الدراسة بالمتغير الوهمي Dummy Variable ، وتفترض الدراسة أن عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي سيكون له تأثير سلبي على تدفق الاستثمار الأجنبي .

منهج الدراسة :

تستخدم الدراسة المنهج الكمي المشتمل على الأساليب القياسية ، وذلك ببناء نموذج قياسي يتكون من المتغير التابع وهو الاستثمار الأجنبي المباشر والمتغيرات المستقلة وتتضمن سعر الصرف ، النمو الاقتصادي ، معدل التضخم ، الانفتاح الاقتصادي ومتغيرات أخرى تؤثر في الاستثمار الأجنبي المباشر ، إذ يتم تحديد هذه المتغيرات من واقع البيانات المتوفرة في النشرات الرسمية والإحصاءات المالية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار، ومنشورات جامعة الدول العربية



وغيرها ، بالإضافة إلى المصادر المحلية كالهياة العامة للمعلومات والتوثيق ، وهياة تشجيع الاستثمار و وزارة التخطيط و مصرف ليبيا المركزي وغيرها ، وتحقيقا لذلك تستخدم الدراسة اختبار الانحدار الموزع للفجوة الزمنية الموزعة Distributed Lag Autoregressive (ARDL) لتحديد اثر المتغيرات المستقلة بالدراسة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المدى الطويل .
كما تستخدم الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لمعرفة تطور الاستثمار الأجنبي المباشر ، والسياسات المتعلقة بها في الاقتصاد الليبي ،

حدود الدراسة :

الحدود المكانية : ليبيا .
الحدود الزمانية : من أجل معرفة مشكلة الدراسة ، وتحقيق أهدافها ، فقد تم اختيار الفترة من 1990 – 2020 لكونها تزامنت مع عدة أحداث مر بها الاقتصاد الليبي .

الدراسات السابقة :

▪ دراسة بعنوان: (**Economic and Political Determinates of FDI**)، استهدفت الدراسة عدد (80) دولة من الدول الأقل نموًا وتم تقدير نموذج اقتصاد قياسي لأهم المتغيرات الاقتصادية والسياسية التي تلعب دورًا رئيسًا في تحديد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، توصل الباحثان إلى أن ارتفاع الناتج القومي الإجمالي الحقيقي للفرد الواحد يساعد على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية. كما أن عدم الاستقرار السياسي يقلل بشكل كبير من فرص تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة للدول المضيفة. (Schneider F & Frey B, 1985).

▪ دراسة بعنوان: (**FDI and transition economies: Empirical evidence from a panel data estimator**)، اهتمت هذه الدراسة بمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان الاشتراكية السابقة خلال المدة (1995-2004)، استخدم الباحثون عددًا من المتغيرات كالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ومعدل التضخم، وحساب الميزان التجاري، ودرجة الانفتاح التجاري، وسعر الصرف الحقيقي، بالإضافة إلى مؤشر التنظيم الحكومي (Government Regulation)،



توصل الباحثون إلى أن متغير الناتج المحلي الإجمالي ومتغير درجة الانفتاح كان لهما تأثير إيجابي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، بينما باقي المتغيرات تؤثر عكسيًا في الاستثمار الأجنبي المباشر. (Dhakal, et al., 2007).

▪ دراسة بعنوان: (The determinants of FDI, a panel data study on AMU countries)

، هدفت الدراسة إلى معرفة محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي، مستخدمة في سبيل الوصول إلى هذا الهدف نموذج قياسي أدرج فيه الباحثان عدد من المتغيرات مثل (الناتج المحلي الإجمالي، مؤشر درجة الانفتاح التجاري، ومتغيرات المؤسسات والاستقرار السياسي، سعر الصرف، والتضخم، والواردات منسوبة للناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى الناتج المحلي الإجمالي للسوق الأوروبي بالأسعار الثابتة). توصل الباحثان إلى أن حجم السوق له تأثير إيجابي على جذب الاستثمار الأجنبي، بينما أظهرت النتائج أن مؤشر الانفتاح له أثر عكسي، في حين أن متغير التضخم ومؤشرات المؤسسات كمؤشر الفساد، كان لها أثر سلبي على الاستثمار الأجنبي المباشر. (Hasan & Giorgione, 2009).

▪ دراسة بعنوان: (أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي والنمو الاقتصادي في العراق)، وذلك خلال الفترة (1990-2014). هدفت الدراسة إلى معرفة مناخ الاستثمار وسياسات جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى العراق وللتعرف على الأثر الاقتصادي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والاستثمار المحلي في العراق. استخدم الباحثان في سبيل الوصول إلى غايتهم منهج تحليلي قياسي استخدم من خلاله متغيرات اقتصادية مختلفة منها: معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع، ومتغيرات الاستثمار الأجنبي والإنفاق الحكومي والضرائب كمتغيرات مستقلة. توصلت الدراسة من خلال ذلك إلى نتائج عدة منها أن زيادة حجم التدفقات الاستثمارية على البلد المضيف يؤدي إلى زيادة القيمة المضافة وزيادة التراكم الرأسمالي داخل الاقتصاد، بالإضافة إلى زيادة عدد وحجم المشاريع الإنتاجية مما يخلق فرص عمل جديدة لتشغيل الأيدي العاملة وتدريبها (ابادي، عبود، 2018).



- دراسة بعنوان: (دور الحكومة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الاقتصاد الليبي)، هدفت هذه الدراسة إلى تحليل واقع الفساد وتبيان دور الحكومة في تهيئة البيئة المناسبة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الاقتصاد الليبي، حيث اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي للوصول إلى الأهداف المحددة للدراسة. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن فقدان آليات الرقابة وانعدام الثقافة وضعف ضوابط الحوكمة يؤدي إلى تقشي الفساد الذي يؤثر سلبًا على البيئة الملائمة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للاقتصاد الليبي، وأن الفساد مستشري في كل مفاصل الدولة تقريبًا، حتى غدت ليبيا من أكثر الدول فسادًا في العالم، وهذا حسب مؤشر مدركات الفساد العالمي (CPI) خلال الفترة "2009-2016" (الفارسي، 2019).
- دراسة بعنوان: (بيئة الاستثمار ودورها في جذب وتحفيز الاستثمار في ليبيا)، وذلك خلال الفترة (1980-2010). هدفت الدراسة إلى تحليل وقياس أهم العوامل المؤثرة على تحفيز الاستثمار الخاص بشقيه المحلي والأجنبي في ليبيا، حيث تم استخدام الأسلوب الكمي من خلال منهجية (ARDL)، وقد توصلت الدراسة لعدة نتائج أهمها وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة في النموذجين محل الدراسة، أيضًا معامل تصحيح الخطأ في النموذجين كان معنويًا وذو إشارة سالبة، وأن كل من الانفتاح التجاري والنتائج المحلي الإجمالي يؤثران إيجابيًا على الاستثمار الأجنبي المباشر، بينما يؤثر معدل التضخم سلبًا على الاستثمار الأجنبي المباشر (الشريف و الكوافي، 2021).

المبحث الأول : تحديد النموذج المستخدم وتعريف متغيراته :

إن الأسلوب القياسي في الاقتصاد يستهدف تقدير العلاقات الاقتصادية بشكل كمي ، عن طريق توصيف علاقة رياضية بين متغيرين أو أكثر ، باستخدام سلسلة زمنية معينة ، ومن ثم إعطاء نتائج تساعد واضعي السياسات الاقتصادية على رسم سياسات كلية تتفق مع الواقع الاقتصادي للبلد ، ولغرض



إثبات فرضية الدراسة ، من خلال قياس بعض المتغيرات تم بناء نموذج قياسي لمعرفة أهم المحددات ، وذلك وفقا لدالة كوب- دوغلاس للإنتاج ، ويكون النموذج كالتالي :

$$FDI = F (ER , GDP , INF , OP , DUM)$$

حيث : (FDI) = الاستثمار الأجنبي المباشر (رأس المال الأجنبي) (Foreign Direct Investmen) .

(ER) = سعر الصرف الأجنبي . (Rate of exchange) .

(GDP)= الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (النمو الاقتصادي)(Gross DomesticProduct).

(INF) = معدل التضخم (Inflation rate) .

(OP) = معدل الانفتاح الاقتصادي (درجة الانكشاف) (Economic Openness) .

(DUM) = المتغير الوهمي الذي يعبر عن الأزمة السياسية في ليبيا (Dummy Variable) .

تعريف متغيرات النموذج :

- الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) : نقصد به هنا رأس المال الأجنبي ، وهو عبارة عن النقود والأوراق المالية والآلات العينية المملوكة لأشخاص لا يتمتعون بجنسية البلد المضيف .
- سعر الصرف (ER) : هو النقد الأجنبي وهو عامل مهم من عوامل جذب الاستثمار الأجنبي، فتوفر النقد الأجنبي يساعد في دعم الاستثمار ويؤثر في قيمة أرباح الشركات الأجنبية المحولة للخارج ، ونظراً لذلك فإن سعر الصرف الأجنبي يلعب دوراً إيجابياً في عملية طلب وجذب الاستثمار (Addison & Heshmati, 2003) .

- الناتج المحلي الإجمالي (GDP) : يمثل معدل النمو في الناتج المحلي (معدل النمو الاقتصادي) أحد أهم المؤشرات التي يستخدمها المستثمرون في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية ، وقد كان السبب في ظهور مجموعة الاقتصاديات الناشئة وزيادة مقدرتها في جذب معدلات مرتفعة من الاستثمارات الأجنبية المتدفقة إلى البلدان النامية باعتبار أن معدل النمو في الناتج المحلي يمثل مظهراً من مظاهر الاستقرار الاقتصادي وزيادته تعني زيادة في الطلب الكلي .



- معدل التضخم (INF) : يعتبر التضخم أحد أهم المتغيرات التي تبين مدى توافر الاستقرار في البيئة الاقتصادية للدولة المضيفة للاستثمار، ويؤثر ارتفاعه أو انخفاضه على التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي .

- الانفتاح الاقتصادي (OP) : هو ناتج حاصل جمع الصادرات مع الواردات مقسوماً على إجمالي الناتج المحلي ، حيث إن الاقتصاد المفتوح هو ذلك الاقتصاد الذي ترتفع فيه نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي .

- المتغير الوهمي (DUM) : تعتبر حالة الاستقرار السياسي والاقتصادي في البلد من أهم العوامل التي تؤثر على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ، وحيث أن هذا المتغير لا يمكن قياسه فإنه يتم التعبير عن سنوات الاستقرار بالرمز (0) بينما يتم التعبير عن سنوات عدم الاستقرار بالرمز (1) .

التوصيف الإحصائي للمتغيرات :

لقد جاءت نتائج الوصف للمتغيرات كما بالجدول رقم (1) التالي ، وذلك بعد تحويل النموذج الأساسي إلى الخطي بالتحويل اللوغاريتمي ، و تم تقديره بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية حيث كانت أعلى قيمة للمتغير (FDI) 8.68 ، وأدنى قيمة 3.34 ، في حين كان متوسطه الحسابي 5.72 وانحرافه المعياري 1.27 ، أما بالنسبة للمتغير (ER) فأعلى قيمة له هي 10.59 ، وأدنى قيمة 8.67 ومتوسطه الحسابي 9.32 ، والانحراف المعياري 0.48 ، وكانت أعلى قيمة للمتغير (GDP) 9.67 ، وأدنى قيمة 8.24 ، بينما متوسطه الحسابي 8.98 ، وانحرافه المعياري 0.33 ، و كذلك كانت أعلى قيمة للمتغير (INF) 3.25 ، وأدنى قيمة 0.37 ، بينما متوسطه الحسابي 1.66 ، وانحرافه المعياري 0.81 وأخيراً كانت أعلى قيمة للمتغير (OP) 4.48 ، وأدنى قيمة 2.89 ، بينما المتوسط الحسابي بلغ 3.73 ، والانحراف المعياري 0.42 .



جدول رقم (1): التوصيف الإحصائي للمتغيرات المستخدمة في النموذج
من الفترة (1990 - 2020)

المتغير	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	أدنى قيمة	أعلى قيمة
lnFDI	1.27	5.72	3.34	8.68
lnER	0.48	9.32	8.67	10.59
lnGDP	0.33	8.98	8.24	9.67
lnINF	0.81	1.66	0.37	3.25
lnOP	0.42	3.73	2.89	4.48

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي للبيانات الخاصة بالدراسة .

الأساليب القياسية المستخدمة لتحليل النموذج :

تقوم الدراسة على استخدام الأساليب القياسية الحديثة لتحليل السلاسل الزمنية باستخدام اختبارات السكون للمتغيرات معبراً عنها بالتكامل المشترك ، حيث نصل من خلالها إلى نتائج واقعية ، ويمكننا من خلالها تحليل العلاقات الاقتصادية التي يبنى عليها اتخاذ قرارات اقتصادية ، وبذلك نتجنب النتائج المضللة التي تم التوصل إليها بطرائق الانحدار التقليدية في ظل عدم استقرار السلاسل الزمنية والذي يؤدي إلى الانحدار الزائف (Spurious Regression) مع كون قيم (T) ، (F) ، (R²) ذات دلالة إحصائية ، علماً بأن اختبار (T) لقياس معنوية المعلمات المقدرّة مع الأخذ بنظر الاعتبار إشارات المعالم المقدرّة ، واختبار (F) (اختبار فشر) يستخدم لمعرفة مدى معنوية العلاقة الخطية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع ، أما (R²) (معامل التحديد) فيوضح القوة التفسيرية للنموذج ، أي قوة تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع ، ويرجع هذا إلى أن البيانات الزمنية غالباً ما تتصف بعدم ثبات التباين (Variance) أو لها صفة الدورية (Cyclical Swings) ، أو عامل الاتجاه (Trend) عبر الزمن ، والذي يعكس ظروفًا معينة تؤثر على جميع المتغيرات بنفس الاتجاه أو بعكسه.

لقد أتت فكرة التكامل المشترك بأنها تحاكي وجود توازن مشترك في المدى الطويل والقصير بين السلاسل الزمنية ، فدراسة استقرار السلاسل الزمنية من أهم اختبارات التكامل المشترك (Cointegration) ، فإذا كانت السلاسل غير مستقرة ، فإن هذا يعني عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات ، ولجعل السلاسل تستقر يتم أخذ الفروق ، وبالتالي يقال أن السلسلة مستقرة من الدرجة الأولى



ولكن هذا الأمر (أخذ الفروق) قد يؤدي إلى التضحية بالمعلومات الكاملة في المستوى للمتغيرات (لأن الفروق تعطي معلومات في المدى القصير فقط)، وباستخدام تقنية التكامل المشترك يمكن من خلالها أن نستفيد من المعلومات في المدى الطويل والقصير معاً من دون التضحية بأي منها ، إذ تم تقديم العديد من الصيغ من خلال اختبار فرض العدم والذي ينص على أن سلسلة حد الخطأ أو البواقي غير مستقرة ناتجة من تقدير هذه العلاقة ، ولكن قبل القيام بتقدير العلاقة يجب إجراء اختبار استقرارية السلاسل الزمنية عن طريق الاختبارات الآتية (د حماني محمد ادريوش ، 2014 ، 46) :

اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) (Augmented Dickey Fuller Test) :

يأتي هذا الاختبار للكشف عن استقرار السلسلة الزمنية ، وهو اختبار وجود جذور الوحدة حيث يتم إدخال متباينات إضافية للمتغير التابع من أجل التخلص من الارتباط الذاتي ، يمثل هذا الاختبار اختبار (t) ، لكن لا يتبع توزيع (t) التقليدي ، بل يتضمن قيماً جدولية تم حسابها من قبل ديكي فولر .

اختبار فيليبس وبيرون (PP) (Phillips – Perron Test) :

إن اختبار ديكي فولر الموسع مبني على افتراض أن حد الخطأ مستقل إحصائياً ، ويتضمن تباين ثابت ، فيليبس وبيرون طوراً تصميماً لطريقة ديكي فولر تسمح بوجود ارتباط ذاتي في حد الخطأ ، هي طريقة تعديل الإحصاء (t) ليأخذ في الاعتبار قيود أقل على حد الخطأ .

وتُعد السلسلة الزمنية (Y_t) ساكنة إذا تحققت الخصائص التالية (السيفو ومشعل ، 2010 ، 88) :

- ثبات متوسط القيم عبر الزمن $E(Y_t)=u$

- ثبات التباين (Variance) عبر الزمن $\sigma^2 = \text{Var}(y_t) = E(y_t - u)^2$

- أن يكون التباين المشترك (Covariance) بين قيمتين لنفس المتغير معتمداً على الفجوة الزمنية K بين القيمتين Y_t و Y_{t-k} وليس القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب فيه التغير .

أما المرحلة الثانية يتم تقدير (نموذج تصحيح الخطأ Errors Of Corrected Model) ويتم إجراء الاختبارات عليها ، ومن أهم الاختبارات التي يتم إجراؤها اختبار (LM) فإذا كانت القيم الاحتمالية أكبر من مستوى المعنوية (0.05) يعني أن القيم المحسوبة أصغر من القيم الجدولية ،



وبالتالي نقبل فرض العدم ونرفض الفرض البديل ، وفرض العدم هو أنه لا يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي ، كما يتم الكشف كذلك على البواقي بأنها تتبع التوزيع الطبيعي أم لا ، فإذا كانت القيمة الاحتمالية أكبر من مستوى المعنوية (0.05) نقبل فرض العدم وهو أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي ، كذلك يتم إجراء اختبار (ARCH) لمعرفة ثبات التباين للبواقي ، فإذا كانت القيم الاحتمالية أكبر من مستوى المعنوية يعني أن القيم المحسوبة أصغر من الجدولية ، وبالتالي نقبل فرض العدم ونرفض الفرض البديل وفرض العدم هو ثبات تباين البواقي ، فإذا كانت نتائج الاختبارات الثلاث السابقة سليمة يتم التقدير من خلال إدخال البواقي المقدرة التي تم استخدامها في المدى الطويل ، ولكن هنا سوف تستعمل كمتغير مستقل مبطن بفترة واحدة .

المبحث الثاني : نتائج التقدير:

سيتم في هذا المبحث استعراض النتائج التي تم الحصول عليها وفقا لنماذج السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة خلال الفترة (1990 - 2020) التي تم تحويلها إلى اللوغاريتمات لغرض تصحيح النتائج في التحاليل الآتية :

أولا : اختبار السكون للمتغيرات :

تم اختبار استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة قبل البدء بتقدير النموذج ، وذلك للتأكد من استقرار المتغيرات ومعرفة درجة استقرارها عن طريق ما يلي :

اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) (Augmented Dickey Fuller test)

يتمثل اختبار (ديكي فولر) الموسع لاستقرار السلاسل الزمنية في المستوى والفروق ، وذلك لغرض معرفة السلاسل الزمنية للمتغيرات الداخلة في النموذج ، مستقرة أم لا ، وكانت نتائج الاختبار كما بالجدول رقم (2) التالي .

دلت نتائج اختبارات (ديكي فولر) أن جميع المتغيرات مستقرة عند اخذ الفروق الأولى لأن القيمة المحسوبة لـ (t) أكبر من الجدولية عند مستوى معنوية 5 % ، وبالتالي قبول الفرض البديل ورفض فرض العدم ، والفرض البديل ينص على عدم وجود جذور وحدة للسلسلة ، أي مستقرة من الدرجة الأولى.



اختبار فيليبس و بيرون (PP) (Phillips–Perron) :

يتم بواسطة اختبار (فيليبس بيرون PP) تعديل معلمتي التباين للنموذج ، إذ يؤخذ في الاعتبار وجود الارتباط الذاتي من عدمه ، ويعكس الطبيعة الديناميكية للسلسلة الزمنية ، وقد جاءت نتائج الاختبار كما هي موضحة بالجدول رقم (2) .

دلت جميع النتائج على أن المتغيرات مستقرة عند أخذ الفروق الأولى ، حيث كانت القيمة المطلقة لـ (t) المحسوبة أكبر من الجدولية ، وذلك عند مستوى معنوية 5% ، وبالتالي قبول الفرض البديل والذي ينص على عدم وجود جذور وحدة في السلسلة الزمنية ، أي أنها مستقرة من الدرجة الأولى .

جدول رقم (2): اختبارات جذور الوحدة

المتغيرات	اختبار ADF				اختبار PP			
	المستوى I(0)		الفرق الأول I(1)		المستوى I(0)		الفرق الأول I(1)	
	Intercept	Trend IN	Intercept	Trend IN	Intercept	Trend IN	Intercept	Trend IN
InFDI	-3.41	-3.90	-8.63*	-8.47*	-1.83	-2.16	-3.81*	-8.46*
InER	0.67	0.79	-5.40*	-4.15*	1.77	0.09	-5.40*	-6.15*
InGDP	-1.99	-2.94	-5.94*	-5.82*	-2.09	-2.94	-4.48*	-4.33*
InINF	-4.26	-4.19	-4.08*	-5.61*	-2.84	-2.84	-3.66*	-4.65*
InOP	-1.51	-2.16	-4.42*	-4.23*	-1.67	-2.07	-4.42*	-4.23*

المصدر : نتائج التحليل الإحصائي للبيانات الخاصة بالدراسة . ملاحظة : العلامة (*) تعني أن المتغير ساكن على درجة الأهمية 5%.

اختبار الحدود Bounds Test :

في هذا الاختبار سوف يتم مقارنة القيمة الإحصائية المحسوبة و التي تم الحصول عليها من الاختبار بقيم F الإحصائية التي انتجاها كل من (Pesaran & Pesaran , 2009, 361) و (Narayan, 2004, 264)، و الجدول التالي يوضح نتائج اختبار الحدود حيث نلاحظ من خلال النتائج أن قيمة F الإحصائية المحسوبة F. Statistic أكبر من أعلى قيمة وبالتالي توجد علاقة طويلة



الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع وعليه نقبل الفرضية البديلة والتي تنص على وجود هذه العلاقة .
جدول رقم (3): نتائج اختبار الحدود

قيمة F الإحصائية	المعادلة		
	الحد الأدنى	الحد الأعلى	
F-statistic Tables	90%	2.26	3.35
(Pesaran and Pesaran 2009)	95%	2.62	3.79
	99%	3.41	4.68
قيمة F الإحصائية المحسوبة	F = (7.49)*		درجة الأهمية 1%

المصدر : نتائج التحليل الإحصائي للبيانات الخاصة بالدراسة .

اختبار الانحدار الموزع (ARDL):

بعد أن برهنت نتائج اختبارات جذور الوحدة على سكون جميع المتغيرات المقدرة على الفرق الأول (1) و ليست على الفرق الثاني (2) ، هذا بالإضافة إلى كشف اختبار الحدود عن وجود مستوى من العلاقة التوازنية في الأجل الطويل بين المتغيرات ، عليه يمكن الانتقال إلى إجراء اختبار الانحدار الذاتي (ARDL) الذي طوره (Pesaran et al 2001,287)، و الجدول رقم (4) يعرض نتائج اختبار نموذج ARDL بين المتغيرات المستقلة سالفه الذكر و المتغير التابع في الأمد الطويل.

جدول رقم (4): اختبار العلاقات طويلة الأجل للمتغيرات الكلية المستخدمة في الدراسة

المتغيرات	المعادلة		
	ARDL (4,3,1,3,3,2)		
	المعلمة	الانحراف المعياري	درجة الأهمية
InER	-3.8087	1.4160	[0.043]
InGDP	2.5909	0.4821	[0.003]
InINF	1.0264	0.4940	[0.092]
InOP	2.0062	0.6452	[0.027]
DUM	-2.8093	0.6855	[0.009]
C	6.1972	9.7297	[0.552]

المصدر : نتائج التحليل الإحصائي للبيانات الخاصة بالدراسة .

و عليه يمكن أن تصاغ المعادلة القياسية على الشكل التالي:



$$FDI = 6.1972 - 3.8087*ER + 2.5909*GDP + 1.0264*INF + 2.0062*OP - 2.8093*DUM$$

كما هو مبين بالجدول رقم (4)، نلاحظ أن كل من النمو الاقتصادي و معدل الانفتاح الاقتصادي ترتبط ارتباطاً طردياً مع الاستثمار الأجنبي المباشر عند مستويات عالية من الأهمية (5%) على المدى الطويل ، في حين كانت العلاقة بين الاستثمار الأجنبي و سعر الصرف الأجنبي في عكس الاتجاه و عند نفس مستوى المعنوية ، و مع ذلك نلاحظ أن معدلات التضخم لها علاقة ايجابية ضعيفة نوعاً ما مع الاستثمار الأجنبي المباشر عند مستوى معنوية اقل من 10%.

أما تفسير نتائج هذه العلاقات فقد كانت على هذا النحو، عند انخفاض سعر الصرف الأجنبي بمعدل 1% فإن هذا سيؤدي إلى ارتفاع معدل الاستثمار الأجنبي بنسبة 3.80% تقريباً، بينما ارتفاع هذا الاستثمار بمقدار 2.59% و 2% يتطلب ارتفاعاً في معدل النمو الاقتصادي و معدل الانفتاح بنسب 1% على التوالي. أما المتغير المعبر عن الأزمة السياسية فقد كشفت النتائج عن وجود علاقة سالبة بينه و بين معدل الاستثمار الأجنبي ، فاستقرار الوضع السياسي والاقتصادي للبلاد في الأمد الطويل سيعمل على رفع معدل الاستثمار الأجنبي بمعدل 2.8% ، و بالتالي يمكن القول أن نتائج هذه الدراسة قد كانت متماشية مع فرضية الدراسة ، فهي لها تأثير قوي على الاستثمار الأجنبي المباشر . حيث يعتمد الاقتصاد الليبي على صادرات النفط لتمويل الميزانية الحكومية التي تنفقها بدورها على القطاعات الاقتصادية لتعزيز الأنشطة الاقتصادية ومن المهم هنا أن تعكس هذه النتائج حقيقة أن الدول النامية يجب أن تزيد معدلات هذه المتغيرات من أجل تعزيز الأنشطة الاقتصادية و تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر.

الاختبارات التشخيصية : Diagnostic Tests :

عادةً ما تستخدم اختبارات التشخيص لمعرفة و تحديد مدى صلاحية النتائج المتحصل عليها من النموذج المقدر، و الجدول رقم (5) يحتوي علي نتائج اختبار LM ، و بالنظر إلى هذه النتائج يمكن ملاحظة أن قيمة F الاحتمالية أكبر من 0.05 والتي تبلغ (0.077)، مما يشير إلى قبول فرضية العدم التي تقضي بعدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي متسلسل ، و هذا يدل على عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء .



كما دلت نتائج اختبار (ARCH) ، لثبات تباين الأخطاء على أن القيم الاحتمالية اكبر من المعنوية 0.05 ، حيث بلغت 0.589 وهذا يعني أن القيم المحسوبة أصغر من القيم الجدولية أي قبول فرض عدم ورفض الفرض البديل (فرض عدم يعني ثبات تباين الأخطاء) . وكذلك دلت نتائج اختبار التوزيع الطبيعي (Normality Test) بأن القيمة الاحتمالية والبالغة (0.454) أكبر من 0.05 وهذا يدل على صحة النموذج المستخدم في التحليل مما يعني معنوية النموذج و قبوله .

جدول رقم (5): الاختبارات التشخيصية

نوع اختبار التشخيص	Prob
Lagrange multiplier test of residual serial correlation (LM)	CHSQ(1): 10.081 [0.077]
Autoregressive Conditional Heteroscedasticity ARCH test of residuals	CHSQ(1): 0.541 [0.589]
Normality test based on the test of skewness and kurtosis of residuals	CHSQ(1): 1.578 [0.454]

المصدر : نتائج التحليل الإحصائي للبيانات الخاصة بالدراسة .

اختبار الاستقرار :

و بإجراء اختبار الاستقرار يتضح من النتائج كما بالجدول رقم (6) التالي بأن القيمة الاحتمالية والتي تبلغ (0.889) أكبر من 0.05 ، وهذا يعني أن القيم المحسوبة أصغر من القيم الجدولية مما يدل على أن جميع المتغيرات مستقرة بعد أخذ الفروق الأولى ، أي أن السلسلة مستقرة من الدرجة الأولى .



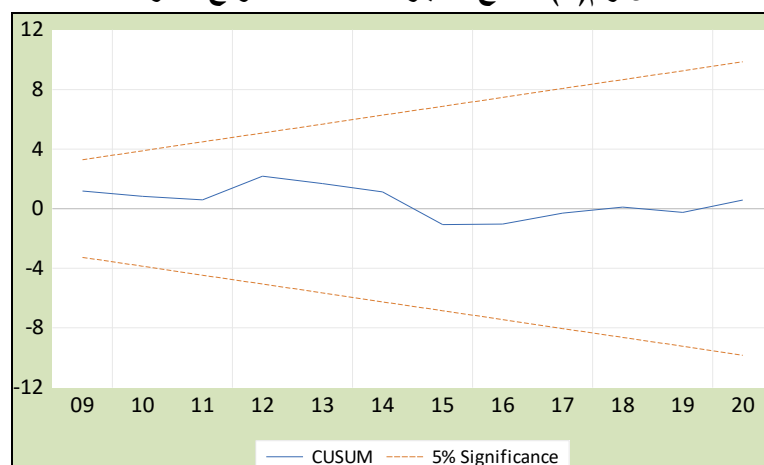
جدول رقم (6): اختبارات الاستقرار

نوع اختبار الاستقرار Ramsey	
Functional Form Ramsey's RESET test using the square of the fitted values	CHSQ(1): 0.149 [0.889]

المصدر : نتائج التحليل الإحصائي للبيانات الخاصة بالدراسة .

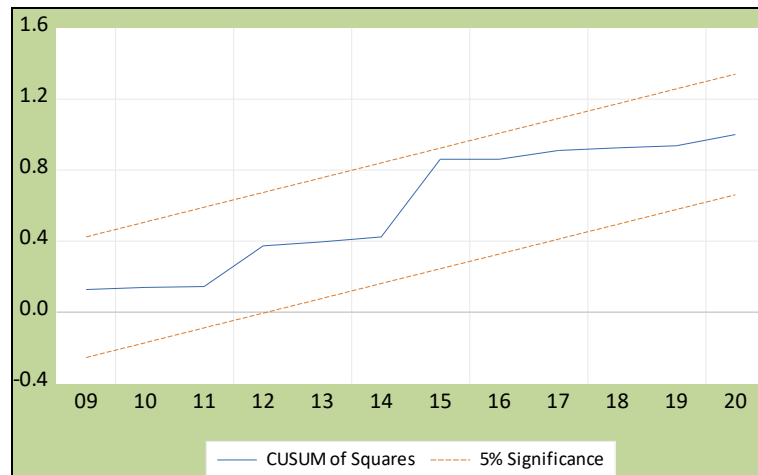
ومن خلال الشكل رقم (1) التالي نلاحظ أن المجموع التراكمي للبواقي المعاودة **CUSUM** هو عبارة عن خط وسطي يقع داخل المنطقة الحرجة وهذا يشير إلى استقرار النموذج عند حدود معنوية 5% . أما من خلال الشكل رقم (2) الآتي نلاحظ أن المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة **CUSUMSQ** هي عبارة عن خط وسطي يقع داخل حدود المنطقة الحرجة وهذا يشير إلى استقرار النموذج عند مستوى معنوية 5%. ومنه خلال هذين الاختبارين نقول إنه يوجد استقرار وانسجام في النموذج بين نتائج الأجل القصير ونتائج الأجل الطويل ، وبالتالي غياب مظهر لأي تغيير هيكلي في بيانات النموذج خلال فترة الدراسة ، و عليه يمكن قبول الفرضية الصفرية التي تنص على أن المعلمات للمتغيرات مستقرة و النموذج صالح للتقدير . ونرفض الفرضية البديلة . أو بعبارة أخرى استقرار و انسجام النموذج من الناحية الهيكلية .

شكل رقم(1): نتائج اختبار **CUSUM** لنموذج الدراسة



المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج EViews 12 .

شكل رقم (2): نتائج اختبار CUSUM of Squares لنموذج الدراسة



المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج EViews 12 .

تقدير العلاقات في الأجل القصير و تحديد معامل تصحيح الخطأ (ECM) :

يستخدم اختبار تقدير نموذج تصحيح الخطأ لمعرفة مدى تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع في المدى الطويل . يوضح الجدول رقم (7) التالي تقدير نموذج تصحيح الخطأ ، حيث دلت النتائج على معنوية معامل التصحيح إذ بلغت 0.003 ، بالإضافة إلى أنه ذو إشارة سالبة وبالتالي يمكن القول بأن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل ، وكذلك بقية المعلمات جاءت معنوية ، إذ أن جميع القيم الاحتمالية لها أقل من 0.05 مما يدل على وجود علاقة توازنية في الأمد القصير ، فيما عدا معلمة متغير الانفتاح الاقتصادي (OP) فقد كانت أكبر من 0.05 وبالتالي عدم وجود علاقة توازنية له في الأمد القصير . وبما أن مصطلح تصحيح الخطأ (ECM) يحمل علامة سلبية مقترنة بمستوى عال من الأهمية فهذا يشير إلى أنه في عملية التكيف ، المتغيرات لديها القدرة على العودة بسرعة إلى التوازن . واستناداً إلى قيمة المعامل ، يمكن تعديل الاقتصاد بسرعة إلى التوازن ؛ ما يقرب من 13% التقارب إلى التوازن على المدى الطويل والاكتمال بعد سنة واحدة .

وبلغت قيمة معامل التحديد المعدل (R^2) وفقاً لنتائج التقدير 0.86 ، وهي قيمة منطقية وجيدة ، أي أن 82% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع وهو الاستثمار الأجنبي المباشر ، سببه التغيرات الحاصلة



في المتغيرات المستقلة ، والباقي يرجع إلى عوامل أخرى وهي العوامل العشوائية التي تزج العلاقة القائمة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة ، كما كانت قيمة DW تساوي 2.4 وهي في منطقة القبول ، أي عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء ، وعزز ذلك اختبار (LM) للارتباط الذاتي حيث بلغت القيم الاحتمالية 0.08 ، 0.31 وهي أكبر من المعنوية 0.05 وبالتالي نقبل فرض العدم ونرفض الفرض البديل (فرض العدم يعني ثبات تباين الأخطاء) ، بالإضافة إلى قيمة اختبار فشر (F) الاحتمالية فهي تساوي صفر ، وهي أصغر من المعنوية مما يعني معنوية النموذج وقبوله .

جدول رقم (6): نتائج نموذج تصحيح الخطأ

المتغيرات	المعادلة		
	ARDL (4,3,1,3,3,2)		
	المعلمة	الانحراف المعياري	درجة الأهمية
D(LnER)	5.9009	1.8935	[0.026]
D(LnGDP)	2.4345	0.6688	[0.015]
D(LnINF)	1.0455	0.2634	[0.011]
D(LnOP)	-1.1771	0.7594	[0.182]
D(DUM)	-2.6508	0.7812	[0.019]
dC	8.2743	13.0501	[0.554]
ecm(-1)	-1.3352	0.2485	[0.003]
R-Squared	0.9732		
R-Bar-Squared	0.8605		
S.E. of regression	0.4976		
DW-statistic	2.4466		
F-statistic	8.6385		
Prob(F-statistic)	[0.0125]		

المصدر : نتائج التحليل الإحصائي للبيانات الخاصة بالدراسة .



الاستنتاج:

يُتضح من النتائج السابقة ما يلي :

1. على الرغم من الانفتاح على أسواق الاستثمار الأجنبي ، فإنه لم تتدفق سوى استثمارات أجنبية محدودة لأسباب سياسية وأمنية ، فالمستثمرون الأجانب يعدون أن عدم الاستقرار السياسي ، وضعف أساسيات الاقتصاد الكلي ، عوائق مهمة تقف أمام تدفق الاستثمارات الأجنبية للاقتصاد الليبي .
2. تُعد سياسات الاستثمار من أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر ، إذ يؤثر في تنظيمها وضبطها وحرص الدولة على تحسين مناخها الاستثماري ، في حين أن هذه السياسات من الضروري أن تخضع للتحديث والتحسين بما يتلاءم مع التطورات والوضع الداخلي للدولة والوضع الخارجي المحيط بها ، لتقف عند متطلبات المستثمرين الأجانب وتضمن استقطابهم .
3. لعبت بعض العوامل غير الاقتصادية دوراً معوقاً لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، وفي مقدمتها التعقيدات الإدارية (البيروقراطية) التي تعرقل أعمال المستثمرين وترفع تكلفة الاستثمار ، مما ينعكس سلباً على حجم تدفقات هذه الاستثمارات .
4. عدم توفر البنية التحتية في البلاد ، وذلك في جميع الاتجاهات من طرق وشبكة اتصالات متطورة ، ووسائل نقل متطورة بالإضافة ، إلي ضعف المؤسسات المالية والمصرفية .
5. تبين من نتائج القياس أنها كانت متوافقة مع النظرية الاقتصادية ، إذ أظهرت أهمية كل من سعر الصرف و النمو الاقتصادي و معدل التضخم دورها المهم في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
6. دلت نتائج اختبارات السكون للمتغيرات (ديكي فولر الموسع ، فليبيس و بيرون ، Augmented Dickey Fuller test – Phillips–Perron –) لاستقرار السلاسل الزمنية ، على أن جميع متغيرات الدراسة مستقرة بعد أخذ الفروق الأولى لها.
7. أن تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM) أوضح بأن كل من المتغيرات المستقلة (سع الصرف و النمو الاقتصادي و معدل التضخم) ساهمت في بناء حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الأجل الطويل وفي الأجل القصير .



التوصيات:

- استناداً إلى النتائج التي تم التوصل إليها من خلال الدراسة و المراجع التي تم الاطلاع عليها ، فإنه يمكن اقتراح مجموعة من التوصيات متمثلة في الآتي :
- 1 . ضرورة توفير البنية التحتية ، فإن زيادة الاستثمار في البنية التحتية من الناحية الاقتصادية تؤدي إلى زيادة الاستثمارات الأخرى بجميع أنواعها ، نظراً إلى ما توفره من انخفاض التكاليف بالنسبة للمستثمرين ، وذلك لأن المستثمرين أنفسهم يحجمون عن القيام بهذه المشروعات ذات التكلفة العالية والتي يكون الهدف منها خدمياً وليس ربحياً .
 - 2 . ينبغي الاستثمار في الموارد الإنتاجية المحلية العاطلة ذات الميزة النسبية ، وتمييزها مثل الثروة البحرية والسياحة والموقع الجغرافي بهدف تنويع مصادر الدخل القومي .
 - 3 . دراسة المعوقات التي تحد من تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة سواء من الناحية الاقتصادية أو القانونية أو الإدارية من خلال إصلاح الجهاز الإداري و توجيه الحوافز الضريبية نحو القطاعات ذات الميزة التنافسية و تأهيل الجهاز المصرفي ، وتحسين نوعية خدماته ، وتفعيل دوره في تمويل الأنشطة الاقتصادية .
 - 4 . العمل على تعزيز كفاءة القطاع التشريعي من خلال الحد من تعددية التشريعات المنظمة للاستثمار ، مع تخفيف الإجراءات والرسوم ، وتفعيل قوانين المنافسة ، ومنع الاحتكار ، وحماية الملكية الفكرية وبراءات الاختراع ، مع إدخال تعديلات مستمرة على التشريعات والقوانين السائدة بالشكل الذي ينسجم مع تشجيع النشاط الاقتصادي .
 - 5 . تشجيع الاستثمار الأجنبي في مختلف القطاعات وبالتحديد في القطاعات ذات العلاقات الترابطية مع القطاعات الأخرى ، بغرض المردود من هذه الاستثمارات ، وكذلك في الأنشطة ذات القدرة التصديرية العالية لتحقيق فائض في الميزان التجاري ، ومن ثم ميزان المدفوعات ، مما يؤدي إلى تخفيف حدة الاعتماد على الإيرادات النفطية .



- 6 . الإسراع في الدخول إلى منظمة التجارة العالمية ، علماً بأن ليبيا أخذت صفة المراقب عام 2004 ، لان ذلك من شأنه المساهمة في تعزيز الاقتصاد الليبي ، وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية .
- 7 . الالتزام بسياسة واضحة وطويلة الأمد بشأن تشجيع الاستثمارات الأجنبية ، وتنمية العنصر البشري وتوعيته والارتقاء بمستوى مهاراته ، وخلق الكفاءات القادرة على توليد التكنولوجيا الأكثر ملاءمة للظروف المحلية ، وتنمية مهارات الترويج لفرص الاستثمار من خلال تكثيف جهود التعاون مع المنظمات الدولية ، وتقديم الخدمات الاستشارية وإنشاء مكاتب لها في مختلف أنحاء العالم .
- 8 . الزيادة في نفقات البحث والتطوير وإعطائها الأهمية اللازمة لتنمية القدرات الإبداعية في شتى المجالات .
- 9 . توقيع العديد من الاتفاقيات بشأن الازدواج الضريبي مع الدول الرئيسية المصدرة للاستثمارات الأجنبية ، وتوحيد التشريعات الضريبية الخاصة بالمستثمرين الأجانب .
- 10 . تقييم مدى الاستفادة من الاستثمار الأجنبي من خلال دراسة تأثيره على بعض المؤشرات الاقتصادية ، (تنويع الصادرات ، تدريب العمالة المحلية ، نقل التقنية الحديثة) .
- 11 . بما أن البيئة الاقتصادية وما يكتنفها من مركزية وبيروقراطية وفساد وانعدام الشفافية تعتبر بيئة طاردة للاستثمار الأجنبي وعليه لابد من محاربة هذه العوامل وفق سياسة ممنهجة و واضحة حتى تتمكن من خلق بيئة قادرة على استقطاب الاستثمارات الأجنبية ومن ثم الاستفادة من مزاياه .
- 12 . تكليف هيئة تشجيع الاستثمار والخصخصة بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة للقيام بدور رئيسي لتعريف المستثمر الأجنبي بفرص الاستثمار المتاحة ، والمساعدة في دراسة جدوى المشاريع لمعرفة العوائد والتكاليف المترتبة على الاستثمار .
- 13 . الاستفادة من تجارب الدول النامية الناجحة في مجال الاستثمارات الأجنبية .



المراجع

المراجع العربية :

- 1-ابادي, مصطفى, وعبودي, حسن (2018), "اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (1990 - 2014)", مجلة جامعة بابل للعلوم المعرفية والتطبيقية والهندسية، العدد 6، المجلد 26، العراق.
- 2-الفارسي, عيسى (2021), "دور الحكومة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الاقتصاد الليبي"، المؤتمر العلمي الثالث لكلية الاقتصاد والتجارة، جامعة بنغازي، 2019، ليبيا.
- 3-دحماني محمد ادريوش (2014)، مدخل للاقتصاد القياسي مع التطبيق على برنامج Eviews ، سلسلة دروس خاصة بالاقتصاد القياسي.
- 4-علي الشريف، مريم الكوافي، "بيئة الاستثمار ودورها في جذب وتحفيز الاستثمار في ليبيا"، مجلة البحوث العلمية والاقتصادية ، المجلد 2، العدد 6، جامعة بنغازي، ليبيا.
- 5-مرغم، ليلي ومنصور، داليا (2023)، "دراسة تطبيقية عن البيئة الاستثمارية ودورها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ليبيا خلال الفترة (2000 - 2020)"، المجلة الأكاديمية المفتوحة للعلوم التطبيقية والإنسانية، العدد 1، المجلد 4، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، طرابلس- ليبيا.
- 6-وليد محمد السيفو؛ احمد محمد مشعل (2010)، الاقتصاد القياسي ، القاهرة ، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات ، الطبعة الأولى .

المراجع الأجنبية:

1. Addison T, & Heshmati A., (2003), "The New Global Determinants of FDI Flows to Developing Countries", *World Institute for Development Economics Research WIDER*, Discussion Paper.
2. Dhakal., & et al, (2007), "*FDI and transition economies: Empirical evidence from a panel data estimator*", Economics Bulletin.
3. Hasan, Ben-Taher & Gianluigi, G., (2009) "The determinants of FDI, a panel data study on AMU countries", *Liverpool business school*, Liverpool John Moor's University.
4. Schneider F, & Frey B., (1985), "Economic and Political Determinates of FDI", *Word development* 13.



- 5 .Narayan, P. K. (2004). Reformulating critical values for the bounds F-statistics approach to cointegration: an application to the tourism demand model for Fiji: Monash University. Australia.pp. 168-295.
- 6 .Pesaran, B., & Pesaran, M. H. (2009). Time Series Econometrics Using Microfit 5.0: A User's Manual: Oxford University Press, Inc.pp. 314-397.
- 7.Pesaran, M. H., Shin, Y., & Smith, R. J. (2001). Bounds testing approaches to the analysis of level relationships. Journal of Applied Econometrics, 16(3), 289-326.